

كيوسك الصحافة

فرنسا: صعود «سياسة الخوف»

الجميع في فرنسا يتحدث عن وصول مارين لوبان، مرشحة حزب «الجبهة الوطنية» اليميني المتطرف، إلى الدورة النهائية في الانتخابات الرئاسية العام المقبل. في المقابل، أعلن فرانسوا هولاند، الرئيس الأقل شعبية في تاريخ فرنسا الحديث (نسبة التأييد 4 في المئة فقط)، أنه لن يسعى لإعادة انتخابه. هذا الإعلان يعكس التراجع الحاد للييسار واليسار الوسط الذي تشهده جميع الدول الديمقراطية. ولكن المفاجأة الأكبر، على الأقل لجزء كبير من وسائل الإعلام والطبقة السياسية، كانت فوز فرانسوا فيون في الانتخابات التمهيدية لحزب يمين الوسط الرئيسي في البلاد. وفيون كاثوليكي تقليدي، يرفض التعددية الثقافية ويحذر من تأثير المسلمين على الهوية الفرنسية. كل ذلك يؤكد تفكك اليسار الفرنسي الذي بات مقسماً إلى أجزاء عدة. فإيمانويل ماكرون، المرشح لانتخابات الرئاسة، استقال من حكومة هولاند وشكل حركة سياسية وسطية جديدة تتمحور حول تحديث السياسة الفرنسية وتبني الانفتاح الاقتصادي. وسواجه ماكرون مرشحاً يسارياً آخر من قلب «الحزب الاشتراكي» هو مانويل فالس. من جهة أخرى، جان لوك ميلنشون سيمثل اليسار الراديكالي في الانتخابات، وأرنود مونتبورغ، الآتي من «الحزب الاشتراكي»، يسعى من خلال ترشيحه للحد من «العولمة الزائدة».

هذا التخبط في اليسار واليسار الوسطي يعكس انتشار «سياسة الخوف» في المجتمعات الديمقراطية. ومن عناصر هذه السياسة الخوف من تأثير العولمة على مستوى معيشة الطبقة العاملة، والخوف من المهاجرين، والخوف على الهوية الوطنية، والخوف من الإرهاب. اليسار الذي ازدهر من خلال اعتماد «سياسة الأمل»، عليه إما أن يتعامل مع هذه المخاوف أو محاربتها والتقليل من خطورتها.

(إي جاي ديون جونور، «واشنطن بوست» الأميركية)



النمسا تريد أوروبا... وإيطاليا لا

صوتت 60 في المئة من الإيطاليين بـ«لا» على مشروع الإصلاح الدستوري المقترح من قبل رئيس الحكومة ماتيو رينزي. الواقع جاء مخالفاً لآمال بروكسل، ورينزي سيغادر بعد عامين من الحكم. فالإيطاليون لم يلتفتوا إلى ما كانت تحاول أوروبا قوله لهم، ووجهوا ضربة موجعة للقارة مع نجاح حملة حزب «النجوم الخمسة» المعادي للاتحاد الأوروبي في دفع الناخبين إلى التوصيت بـ«لا».

في المقابل، شهدت أوروبا لحظة سياسية أخرى بالغة الأهمية، مع رفض غالبية النمساويين المرشح الرئاسي اليميني المتطرف نوربرت هوفر.

ظاهرياً، ليس من المنطقي مقارنة استفتاء الإصلاح الدستوري في بلد يبلغ عدد سكانه 60 مليوناً (إيطاليا) بالانتخابات الرئاسية في بلد آخر أصغر بثماني مرات (النمسا)، إلا أن أوروبا كانت في انتظار إشارة إيجابية من البلدين على حد سواء.

أرسل النمساويون رسالة واضحة لأوروبا من خلال انتخاب الكسندر فان دير بيلين، الرئيس الذي بنى حملته الانتخابية على أهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى بلاده. أما في إيطاليا، فرغبة أوروبا لم تكن أولوية، بل التصويت بـ«لا» هو أيضاً تصويت بـ«لا» للاتحاد الأوروبي. في الواقع، إيطاليا في حالة فوضى مع ارتفاع معدلات البطالة والأزمة المصرفية الضخمة وصعود التيارات الشعبوية. البلد غير قادر (والإيطاليون لا يرغبون أصلاً) على أن يكون ركناً أساسياً في الاتحاد الأوروبي. إن هذا «الحلم» الأوروبي وليس إيطالياً.

(أليسيو كولونيلي، «ذي إنديبننت» البريطانية)



العثمانية أصبحت الجزيرتان حصرياً لمصر، ولكن هناك دولة كان بإمكانها أن تبدأ مناقشات بشأن احتلال الجزيرتين. وهي المملكة العربية السعودية. وقد تم إبرام اتفاقية بين مصر والمملكة العربية السعودية تؤكد ما أسميه احتلالاً للجزيرتين وليس فقط اعتبارهما تحت الحماية المصرية، والأكثر أهمية من ذلك أنه في هذا الاتفاقية تم الاعتراف بأن هاتين الجزيرتين جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية. وأشار تقرير هيئة مفوضي الدولة إلى أن المملكة لم تعترض أيضاً على دخول الجزيرتين ضمن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 واعتبارهما أراضي مصرية، إذ كان لها تطلب إخراجها من المعاهدة بحجة عدم دخولهما ضمن السيادة المصرية، مؤكداً أن الأطلس التاريخي للسعودية والمرفق بالطعن المائل الذي تضمن تاريخاً وجغرافياً مراحل تأسيس السعودية من الدولة السعودية الأولى، مروراً بالدولة السعودية الثانية والحالية، لم يثبت به أن الجزيرتين تقعان في الحدود البرية للمملكة. كل تلك الشواهد تؤكد عدم سعودية الجزيرتين ودخولها في السيادة المصرية، الأمر الذي يقطع بتبعية الجزيرتين لمصر.

وأشار إلى أن التاريخ يشهد أن الجزيرتين قد سبق احتلالهما من قبل إسرائيل في 1956 و1967 وحتى تاريخ تحريرهما لم تهب أي دولة للدفاع عن الجزيرتين سوى مصر صاحبة السيادة التاريخية الحقيقية على الجزيرتين، ولم يقب اعتراف السعودية على ذلك طوال تلك السنوات.

وأوضح أن القضاء الدولي استقر على أن أهم مظاهر ملكية الدولة للجزر ما تمارسه من أعمال سيادة لدى الفصل في ملكية الجزيرتين، وأهم تلك الأعمال على الإطلاق هو الدفاع عن الجزيرتين ضد الاعتداءات، وبذل الدم في سبيل الحفاظ عليها، وهو ما فعله الجيش المصري في تلك المناطق.



مذكرة تؤكد فيها أن مصر لها كامل السيطرة والسيادة الكاملة على جزيرتي تيران وصنافير منذ عام 1841، كما علق بالبند (133) «أنه بانتهاك العلاقات بين مصر والدولة

الاجتماع المنعقد في الأمم المتحدة بجلسة 15 شباط/ فبراير عام 1954، الذي حضره مندوب مصر ومندوب إسرائيل، وما تضمنه هذا الاجتماع من تقديم مصر

اليمن

هادي يرفع سقفه:

أرحك بعد نفي صالح والحوثي

الأسلحة». كذلك ادعى، في تناقض واضح مع تصريحات سلفه فيليب هاموند، أن «الخبراء البريطانيين غير متورطين في تحديد الأهداف التي تطاولها الغارات السعودية، بل هم يوفرون للرياض فقط النصائح العامة بشأن كيفية هذه الغارات».

وكان هاموند قد اتهم في أكثر من مناسبة، السعودية، بخرق القانون الدولي في حربها في اليمن، وارتكاب جرائم بحق المدنيين اليمنيين، مطالباً حكومة بلاده بإيقاف بيع الأسلحة للياض.

ميدانياً، أقام قيادي في «أنصار الله»، بأن طيران تحالف العدوان قطع، أمس، مجدداً، طريق صنعاء. زمار بشنه غارتين متتاليتين على منطقة نقيل يسليج، الرابطة بين العاصمة وكبرى المحافظات كثافة سكانية. كذلك تحدثت مصادر ميدانية عن شن العدوان، أمس، قرابة 18 غارة متتالية على مديرتي بلاد الروس وسنحان، مسقط رأس علي عبد الله صالح.

إلى ذلك، نشر تنظيم «داعش» في اليمن، صوراً لما قال إنه معسكر أقامه في محافظة البيضاء لتدريب المقاتلين الانتحاريين حصراً.

(الأخبار)

بواصل الرئيس اليمني المستقبل، عبد ربه منصور هادي، إطلاق مواقف سياسية بسقوف عالية من عدن، محل إقامته منذ عشرة أيام، في وقت نقل فيه مصدر مقرب من الرئاسة المستقبلية، أن هادي أعلن أنه «لن يسلم الحكم في البلاد إلا لرئيس منتخب ضمن مرحلة انتقالية».

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن المصدر نفسه أن هادي عارض خلال اجتماعه مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، خلال لقائهما الخميس الماضي، «خريطة الطريق» التي تقدم بها الأخير.

وضمن السقوف العالية، طلب هادي، وفق المصدر نفسه، أن يعلن كل من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وزعيم «جماعة أنصار الله» عبد الملك الحوثي، «تخليهما عن العمل السياسي وإلزامهما الخروج من اليمن إلى منفي اختياري لمدة عشر سنوات، وتطبيق العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بحقهما».

يشار إلى أن «خريطة الطريق»، وفق مصادر عدة، تتحدث عن سياق آخر، وأهم بنودها أن «يتخلى

هادي عن صلاحياته لناثب توافقي خلال شهر من توقيع اتفاق السلام المفترض التوصل إليه».

على الصعيد السياسي، قال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، إن «الرياض لم تتجاوز الخط الأحمر في اليمن»، مضيفاً أن لندن «لا ترى في الغارات التي يشنها الطيران السعودي خطراً واضحاً يهدد بانتهاك حقوق الإنسان». وجدد جونسون، أثناء مشاركته على قناة «بي بي سي»، أول من أمس، «تمسك بريطانيا بدعم السعودية».

وتابع قائلاً: «لا نعتقد بوجود أي خطر واضح يهدد بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بهذه

«خريطة الطريق» مع «تمنيات» هادي والسعودية

هادي عن صلاحياته لناثب توافقي خلال شهر من توقيع اتفاق السلام المفترض التوصل إليه».

على الصعيد السياسي، قال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، إن «الرياض لم تتجاوز الخط الأحمر في اليمن»، مضيفاً أن لندن «لا ترى في الغارات التي يشنها الطيران السعودي خطراً واضحاً يهدد بانتهاك حقوق الإنسان». وجدد جونسون، أثناء مشاركته على قناة «بي بي سي»، أول من أمس، «تمسك بريطانيا بدعم السعودية».

وتابع قائلاً: «لا نعتقد بوجود أي خطر واضح يهدد بانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق بهذه

بواصل الرئيس اليمني المستقبل، عبد ربه منصور هادي، إطلاق مواقف سياسية بسقوف عالية من عدن، محل إقامته منذ عشرة أيام، في وقت نقل فيه مصدر مقرب من الرئاسة المستقبلية، أن هادي أعلن أنه «لن يسلم الحكم في البلاد إلا لرئيس منتخب ضمن مرحلة انتقالية».

يشار إلى أن «خريطة الطريق»، وفق مصادر عدة، تتحدث عن سياق آخر، وأهم بنودها أن «يتخلى